مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

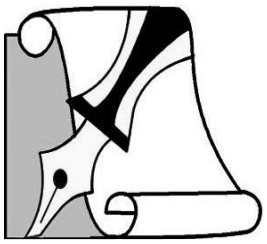

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

"إسرائيل" وإشكاليّات تطبيق السيطرة الجويّة الكاملة

1 – مدخل:

يُعَدّ الشرق الأوسط منذ منتصف القرن العشرين ساحة محوريّة للصراع الدولي والإقليمي، بفعل موقعه الجغرافي وثرواته الطبيعيّة وتَشابُك هويّاته السياسيّة والثقافيّة. وفي قَلْب هذا المشهد برزت "إسرائيل" بوَصفِها فاعلًا يسعى إلى تجاوز مَنْطِق "الدولة المُحاطَة بالتهديدات" إلى مشروع توسّعي أكثر طموحًا يتمثّل في رَسْم وإمْلاء الهندسة الجيوسياسيّة للمنطقة بما يضمن تفوّقها الاستراتيجي واستدامة نفوذها (مجلّة السياسة الدوليّة، 2025/12/16). من أجل ذلك اعتمَدت "إسرائيل" على خيار السيطرة الجويّة المُطلقَة كركيزة بنيويّة في عقيدتها الأمنيّة التوسعيّة، ليس فقط كأداة عسكريّة عملانيّة، بل كإطار دائم لإدارة الصراع ورَدْع الخُصوم ونَقْل المعركة إلى أراضيهم. وفي السياق، قال رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو إنّ "سلاح الجوّ الإسرائيلي هو قَبْضَتُنا الحديديّة التي يُمكِنها ضرب نقاط ضعف أعدائنا". وشَدّدَ على أن التفوّق الجويّ الإسرائيليّ في الشرق الأوسط خطٌ أحمر لا يمكن المساس به، مُعتَبِرًا إيّاه أحد أعمدة الأمن القومي الأساسيّة للدولة. وقال إن التفوّق الجويّ تحقّق بفضل الطيّارين وأطقم الملاحة الجويّة، إلى جانب امتلاك إسرائيل لأكثر الطائرات والأنظمة الجويّة تطوّرًا في العالم، مؤكّدًا أنّ حكومته ستُواصِل الاستثمار في تعزيز قُدُرات سلاح الجو. وأضاف: "سنُواصِل تزويد طَيّارينا بأفضل الوسائل؛ وفي الوقت ذاته سنَمنَع من يجب مَنْعُه من الحصول على هذه القُدُرات"، في إشارة واضحة إلى سياسة "إسرائيل" الرّامية للحفاظ على تفوّقها النوعي المُطلَق في المنطقة. (I24NEWS، 2025/12/24). وهذا ينسجم مع مفهوم "الجدار الحديدي" الذي وضعَه جابوتنسكي، والقائل إنه لا يمكن تحقيق السلام في المنطقة إلّا بعد أنْ يستنتج أعداء "إسرائيل" أنّ جهودهم غير مُجدِيَة، ولاّ تؤدّي إلّا إلى زيادة مُعاناتهم (غادي آيزكوت، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 2019/10/2).

لقد لخّص نتنياهو بكلماته الآنفة الذّكْر مكانة سلاح الجو بين أذْرع "إسرائيل" العسكريّة الأخرى، باعتباره عامل الحَسم في كلّ حرب أو عدوان خاضَه الكيان على مَدار 77 عاماً (موقع متراس، 2025/7/13). ولم تترك

"إسرائيل" لحظة زمنيّة واحدة من دون أن تستغلّها في المُراكَمَة ببناء سلاحها الجوّي، وتحويل ما تخوضه من معارك إلى مختبر لتقيس قُدُراتها الجويّة. وهي نجحت في بناء التفوّق الذي حلمت به في المنطقة. فحسب موقع "غلوبال فاير باور"، تضم الترسانة الجويّة الإسرائيليّة حوالي 611 طائرة، 489 منها في حالة الجهوزيّة الكاملة، تتوزّع بين طائرات مُقاتِلَة، ومروحيّات عاديّة، ومروحيّات قتاليّة، ومُسَيّرات، وطائرات مَهام خاصّة، وطائرات تدريب، وطائرات تَزَوّد بالوقود، وطائرات نَقْل، وأخرى غيرها، في مخزون هو الأكبر في الشرق الأوسط. (المصدر السابق).

وقد نجَح سلاح الطيَران الإسرائيلي منذ تأسيسه في تحقيق هدفه الأوّل باحتلال فلسطين وهزيمة الجيوش العربية. ثمّ بعد إعلان قيام الكيان الغاصب، تمّ تأسيس سلاح الجوّ الإسرائيلي عِوَضاً عن سلاح طيَران الهاغاناه، وتعزيزه بطائرات إنكليزيّة وتشيكيّة متطوّرة، لتُدَشّن "إسرائيل" أوّل عهدها بسلاح ستتفاخر به لأعوام. ففي عام 1953، أسّس شمعون بيريز، الذي سيُصبِح لاحقاً رئيساً لوزراء الكيان، شركة "BEDEK AVIATION"؛ وهي أوّل شركة إسرائيليّة تابعة لوزارة الأمن، وتُعنى بتصميم وصيانة الطائرات الإسرائيليّة؛ ثم انتقَلت إلى مجال الصناعة لتُنْتِج طائرتي "NESHER"؛ ولاحقاً طوّرتها إلى "KFIR"، وهما نسختان طِبْق الأصل من طائرات MIRAGE 5 الفرنسيّة التي يُعتَقَد أن "إسرائيل" سرقت تقنيّة تصنيعها. وهكذا انتقل التفوّق النوعيّ الجويّ من كونه ضمانًا للبقاء في مُحيط عدائي إلى كونه منظومة ضبْط، تُعيد تشكيل ما يُمكِن وما لا يُمكِن أنْ يمتلكه الآخرون. فلم تَعُد المشكلة بالنسبة لـ "إسرائيل" في التهديد الفعلي الذي قد ينشأ من دولة ما فقط، بل في مجرّد "إمكانيّة التهديد" ذاتها؛ أي مجرّد قُدْرَة أيّ طَرَف (دولة أو تنظيم) على تطوير منظومات دفاعيّة أو قدرات هجوميّة قد تمنحه حدًّا أدنى من التوازن أو القدرة على المقاومة. وبهذا المعنى، يُصبِح التفوّق النوعي إطارًا يُعيد رَسْم حدود التطوّر العسكري لدول الجوار، بما يَحول دون اقترابهم من أيّ قُدْرَة مستقلّة تُنتِج شكلًا من أشكال التوازن، حتى إن كان دفاعيًا أو محدودًا.

ومن هنا يتّسع المفهوم من "استراتيجيّة ردعيّة" إلى "هَنْدَسَة قَهْرِيّة لتطوّرات المنطقة" تفرضها إسرائيل على الجميع من خلال احتكار المعرفة التكنولوجيّة، والتحكّم بسقف قُدُرات القوّات المسلّحة العربيّة والإقليميّة. (مركز رؤية للتنمية السياسيّة، 2025-12-26).

2 – الأولويّات التكتيكيّة:

استَشعَرت "إسرائيل" خطورة امتلاك الدول العربيّة المُحيطة بها سلاحاً جوّياً مُتَفَوّقاً قادراً على حسم المعركة معها، وتيقّنت لأهميّة استباقها، ليس فقط بامتلاك سلاح جويّ أكثر تطوّراً، وإنما بالقضاء على السلاح الجويّ للدول العربية، وإعادتها لنقطة الصفر مُجَدّداً. لذلك وجّهَت ضربة قاضية في حرب عام 1967، عندما ظلّت الطائرات الإسرائيليّة تُنَفّذ غارات على مصر لثلاث ساعات مُتَواصِلة، حتى أبادت سلاح الطيَران المصري. ومع دخول سوريا والأردن إلى المعركة خَسِرا معظم طائراتهما، لتَفْقد الدول العربيّة نحو 416 طائرة مُقابِل 26 لـ "إسرائيل"، ويخسر العرب الحرب في ستّة أيام.

لقد كان الهدف من إعطاء الأولويّة التكتيكيّة لخيار سلاح الطيَران: تدمير الدفاعات الجويّة المُعادِية، وتحييد الصواريخ بعيدة المدى، وشلّ مراكز القيادة والسيطرة. وتعود الجذور النظريّة لهذه العقيدة إلى لحظة تشكّل العقيدة الأمنيّة الإسرائيليّة منذ قيام الكيان، والتي انبَنَت على ثلاث ركائز تقليديّة هي: الإنذار المُبكِر، والردع والحسم السريع، ونَقْل الحرب إلى أراضي الخصم. لكن مع تطوّر الصراع في البيئة الإقليميّة، في الشكل والمضمون، تحوّلت السيطرة الجويّة من عنصر داعم إلى مُرتَكَز بنيوي أساسي في هذه العقيدة. والمقصود بالتفوّق البنيوي، منظومة مُتكاملة تشمل التفوّق التقني (مُقاتِلات شبحيّة مثلF−35I ADIR) وأنظمة الحرب الإلكترونيّة المتقدّمة والذكاء الاصطناعي لإدارة ساحة المعركة وتحييد الدفاعات الجويّة المُعادِية.

ولِهَوَس "اسرائيل" المُستَمِرّ في تطوير سلاحها الجوّي، أصبحت الطائرات القتاليّة تمثّل 45% من مجموع الطائرات الإسرائيليّة، منها طائرات F−15A وF−15I وF−15C التي تُعَدّ من أحدَث وأقوى طرازات الـ F−15، لعقود طويلة. وقد شكّلت هذه الطائرات العمود الفقري لسلاح الجوّ الإسرائيلي؛ فبإمكانها اختراق الدفاعات المُعادِيَة والتغلّب على الطائرات المُنافِسَة؛ كما تمّ تزويدها بأنظمة إلكترونيّة متطوّرة وأسلحة متقدّمة تُمَكّنها من رصد الطائرات المُعادِيَة، والاشتباك معها، سواء في الأجواء الصديقة، مثل مُلاحَقَة المُسَيّرات أو الطائرات العدوّة، أو في المجال الجويّ الخاضع لسيطرة الآخر. وطَمَع "إسرائيل" في امتلاك مزيد من الطائرات المُقاتِلَة بأسطولها الجويّ لا يعرف حَداً؛ فلا تهدأ في السعي لتملك كلّ جديد في عالم الطيَران. ففي تشرين الثاني/ نوفمبر 2024 وَقّعَت اتفاقيّة شراكة مع شركة "بوينغ" الأميركيّة لشراء 25 طائرة مُقاتِلَة من طراز F−15، لتُسَلّمها بحُلول 2031، وبقيمة تصل إلى 5.2 مليارات دولار، لتعزيز القوّة الجويّة الإسرائيليّة ومَداها الاستراتيجي، كما يقول إيال زامير، رئيس هيئة الأركان الحالي، ومدير عام وزارة الأمن وقتها.

ومنذ عقود، حَوّلَت "إسرائيل" الطائرات المُسَيّرَة إلى ركيزة أساسيّة في استراتيجيّتها العسكريّة، مُتَجاوزة دورها التقليدي في جَمْع المعلومات إلى تنفيذ هجَمات دقيقة وتأمين ردع بعيد المدى. وساهمت الشركات الإسرائيليّة التابعة لوزارة الأمن، مثل IAI و ELBIT، في ثورة المُسَيّرات في "إسرائيل" حتى أصبحت من أبرَز مُصَدّري هذه التكنولوجيا عالمياً. وطائراتٌ مثل "هيرمس 450" و"هيرمس 900" تُقَدّم قدرات استثنائيّة، بمدى طيَران يصل إلى 36 ساعة وارتفاع 33 ألف قَدَم، مُزَوّدَة بحسّاسات متطوّرة ورادارات SAR. وبرغم ذلك، فقد أُسقِط من كلا الطرازيْن عشرات المُسَيّرات في سماء اليمن ولبنان، بينما تُتيح طائرة "هيرون تي بي" (إيتان) حُمولَة تصل إلى 2700 كغم، وتُحَلّق لمدّة 70 ساعة، ممّا يجعلها منصّة استراتيجيّة للعمليّات البعيدة.

ومن أبرز الطائرات المُسَيّرَة الإسرائيليّة، الطائرة "هاروب"، التي تتميّز بقُدرتها على التحليق لساعات طويلة والانقضاض بدقّة مثل "ذخيرة انتحاريّة"، مُحَقّقة نجاحات تَجَلّت أثناء تَبادُل الهجَمات بين الهند وباكستان، حيث تمكّنت الهند من استخدامها لضرب عدّة أهداف باكستانيّة. وهذه الطائرات مُزَوّدَة بأنظمة مُتَقَدّمة للاستطلاع (EO/IR وSIGINT) وتدمير الأهداف بدقّة، مثل صواريخ "سبايك". ومُقابِل اعتماد "إسرائيل" المُتَصاعِد على المُسَيّرات خلال معركة "طوفان الأقصى"، سَعَت حركات المقاومة بشكل حثيث أيضاً لتطوير قُدُراتها في التصدّي للمُسَيّرات الإسرائيليّة وإسقاطها. فقد أعلن "حزب الله" تمكّنه من إسقاط 9 طائرات من أنواع HERMES450 و HERMES900 وطائرة "سكاي لارك" التجسّسيّة المتطوّرة؛ بينما أعلنت مختلف فصائل المقاومة في غزة عن نجاحها في إسقاط عشرات المُسَيّرات التابعة للعدو؛ كما أعلنت القوّات المسلّحة اليمنيّة تَمَكّنها من إسقاط 17 طائرة أمريكيّة من طراز MQ9. وبحسب تقرير لصحيفة "وول ستريت جورنال"، فقد قام الموساد بتهريب الطائرات المُسَيَّرة عبر قَنَوات تجاريّة، بينما خضَع قادة فِرَق العُمَلاء للتدريب في دولة ثالثة، وكان دورهم إطلاق هذه الطائرات قُرب أنظمة الدفاع الجويّ الإيراني، ومواقع إطلاق الصواريخ، لتعطيل أنظمة الدفاع الإيرانيّة، إضافة إلى مُهاجَمَة منصّات إطلاق الصواريخ الإيرانيّة. وفي المُقابِل، أعلنت هيئة أنظمة الدفاع الجويّ الإيرانيّة إسقاط 130 طائرة مُسَيَّرة إسرائيلية على مدار الـ12 يومًا من تَبادُل النار بين الطّرَفَيْن (متراس، 2026/1/4).

خلال 44 عاماً، نَفّذَ سلاح الجوّ الإسرائيلي ثلاث عمليّات ضدّ مشاريع نوويّة في المنطقة، استهدفت أولاها، في 7 حزيران/ يونيو 1981، المفاعل النووي العراقي "تمّوز"، ودمّرته بالكامل، بينما استهدَفت الثانية، في عام 2007، المفاعل النووي السوري في مُحافَظَة دير الزور، قبل أن تأتي العمليّة الثالثة، في حزيران/ يونيو 2025، مُستَهدِفَة المفاعلات النوويّة الإيرانيّة؛ غير أنها هذه المرّة كانت بحاجة إلى دعم الطيَران الأميركي. ورغم ذلك،

فإنّ نتائج هذه العمليّة ما زالت غير واضحة، وليس مؤكّداً أنها دمّرت المُنشَآت النوويّة الإيرانيّة، خلافاً لما حَدَثَ في العراق وسوريا. إلّا أنه بعد التحوّلات التي أعقبت حرب لبنان الثانية 2006 وعمليّة طوفان الأقصى 2023، أصبح واضحًا أنّ السيطرة الجويّة شرط ضروري لكنه غير كافٍ للحسم؛ لأنّ التفوّق الجويّ لا يمنع الهجَمات غير المُتماثلة، ولا يمنع الاختراق البريّ أو الصاروخيّ بالكامل، ولا يحسم الصراع بالرّغم من التفوّق الهائل. وهذا ما ظهَر في حرب الإسناد التي خاضها حزب الله عام 2024، حيث وصل النزوح الداخلي للمستوطنين إلى 500 ألف نسمة من مُستَوطنات الشمال؛ كما تجاوزت كلفة الإغلاق الاقتصادي 3% من الناتج المحلّي. وهذا يعني أنّ "إسرائيل" لا تزال تُواجِه تحدّيات أهمّها: تَشَبّع الساحة الإقليميّة بالصواريخ الدقيقة، وتطوّر الدفاعات الجويّة، مع احتماليّة حرب متعدّدة الجبهات وتآكل الردع أمام حرب استنزاف عقائديّة طويلة الأمَد. لكن السيطرة الجويّة بالنسبة إليها تبقى أداة ردع وجوديّة، ووسيلة لمنع التمركز الميداني المُعادي بهدف إدارة صراع طويل، وضمانة نفسيّة للعمق المدني الإسرائيلي. ومع ذلك، فإنها لم تَعُد كافية وحدها في بيئة حرب الشبَكات والفاعلين غير الدولتيين. والمستقبل يتّجه نحو: تكامل القوى الثلاث: الجو– السايبر والذكاء الاصطناعي، يُسانِدها دفاع جويّ متعدّد الطبَقات، وحرب استباقيّة رقميّة. (متراس، مصدر سابق).

3– ضبط سقف القوّة الإقليميّة:

يحتلّ سلاح الجوّ الصهيوني موقعاً رائداً ومتميّزاً في "دولة" الاحتلال، وهو أحد أهم دعائم تحقيق الاستراتيجيّة العسكريّة الصهيونيّة العليا؛ والذراع الطويلة التي تصل بالقوّة الصهيونيّة الى المطلوب؛ وهو أداة الردع والعدوان في الوقت نفسه(مجلّة البسالة). ولا تقتصر السيادة الجويّة الإسرائيليّة على امتلاك سلاح جوّ مُتَقَدّم، بل تشمل التحكّم بما يُمكِن لدول الإقليم امتلاكه أو تطويره من قُدُرات هجوميّة ودفاعيّة تمسّ المجال الجوّي. فعلى مستوى السلاح الهجومي، تتعامل "إسرائيل" مع دول الإقليم، سواء الخُصوم أو الشركاء، بعقليّة واحدة تقوم على الحؤول دون امتلاك منصّات جويّة أو قُدُرات هجوميّة تُتيح لهم حدًّا أدنى من المُوازَنَة أو الردع. وقد تَجَلّى هذا المَنْطِق تاريخيًا حين اعترَضت "إسرائيل" على بَيْع واشنطن للأردن طائرات (F–16) عام 1982، وعلى صفقة لبيعه صواريخ هوك (HAWK) المُضادّة للطائرات باعتبارها تَحُدّ من قُدرة سلاح الجوّ الإسرائيلي. كما اعترضت على بيع طائرات "AWACS" للسعوديّة، وتمكّنت من تعديل الصفقة بما يُحافِظ على ميزان تفوّقها النوعي.

وفي السياق نفسه، اعتبرت صفقة المنظومات الدفاعيّة الروسيّة (S 300) المصريّة عام 2014 خطوة تُمَثّل تهديدًا للمجال الجويّ الإسرائيلي فوق شرق المتوسّط وسيناء، فيما اعترَضت على صفقة منظومة الدفاع الجويّ الروسيّة (S–400) لتركيا عام 2019. وبهذا المعنى، يتبيّن أنّ السيادة الجويّة تُمَثّل جوهر التفوّق النوعيّ الإسرائيلي ومركز ثِقلِه، ليس كنتيجة لامتلاك قُدُرات مُتَقَدّمَة فقط، بل كمُمارَسة مُستَمِرّة لضبط المجال الجويّ الإقليمي، ومَنْع تشكّل أيّ قُدرة –هجوميّة أو دفاعيّة– قد تُقَيّد حريّة الحركة الإسرائيليّة، أو ترفع كلفة العمل العسكري عندها، أو تُتيح لدول الإقليم حماية أجوائها خارج الشروط التي تفرضها هي. (الرابطة الدوليّة للخُبَراء والمُحَلّلين السياسيين، 2025/2/11).

ولا يزال هذا المَنْطِق الإسرائيلي مُستَمِرًا حتى اليوم، إذ عارضت مؤخّرًا، في نوفمبر 2025، بَيْع مُقاتِلات F 35للسعودية بدون تعديل خصائصها المتقدّمة. ففي يونيو (حزيران) 2025، شَنّت "إسرائيل" عمليّة "الأسد الصاعد"، وهي حَمْلَة جويّة ضدّ إيران. وعلى مدى فترة لا تتعدّى 12 يوماً، نَفّذَت قوّاتها الجويّة نحو 1500 طلْعة قتاليّة، وأجْرَت أكثر من 600 عمليّة تزوّد بالوقود جواً، وضرَبت أكثر من 900 هدف إيراني، من بينها مُنشَآت نوويّة مُحَصّنة، وبطّاريات صواريخ، ومراكز قيادة عسكريّة. وكانت النتائج حاسمة: فقد أعيقَ البرنامج النووي الإيراني بشكل كبير، ودُمّرت عناصر رئيسة من شبكة الدفاع الجويّ الإيراني، وتَلَقّت القيادة العسكريّة الإيرانيّة ضربات موجِعة. وكلّ ذلك من دون أن تخسر "إسرائيل" طائرة مأهولة واحدة (فورين أفيرز،11 /8/ 2025).

وقد استَخدَم سلاح الجوّ الإسرائيلي مُقاتِلات الشبح من طراز "أف–35آي" لتدمير بطّاريات صواريخ أرض–جو الإيرانيّة. ووفّرت هذه الطائرات معلومات استهداف آنيّة لمُقاتِلات "أف–15آي" و"أف–16آي" غير الشبحيّة، التي نفّذت ضربات دقيقة على أهداف إضافيّة. وقامت الطائرات المُسَيّرة بجَمْع المعلومات الاستخباراتيّة، والتشويش على الاتصالات، وسمحت بإطلاق المزيد من الذخائر المُوَجّهَة بدقّة. (المصدر نفسه).

4 – عوائق الردع بالتفوّق الجوّي:

ليس التحليق المكثّف والمُستَفِزّ لطائرات الاستطلاع الإسرائيليّة امتداداً عشوائياً للمعركة، بل هو في جوهره «هروب تكتيكي» من إخفاق بريّ لا يزال يُلقي بظلاله على هيئة الأركان الإسرائيليّة. فقد أثبتت معارك عام 2024 أن جيش العدو، رغم تفوّقه التكنولوجي الهائل، لا يزال أسير «عقْدة فينوغراد»، إذ تكرّرت أخطاء حرب

تمّوز 2006 بحذافيرها مع أوّل التحام بريّ مُباشر مع المقاومة جنوباً. ووَثّقَ المُراسِل العسكري لصحيفة «يديعوت أحرونوت» يوسي يهوشواع، حالة التخبّط وفقدان الانضباط التي عانت منها ألوية النخْبة، مثل «غولاني» و«إيغوز»، خلال مُحاوَلات التوغّل البرّي، مُشيراً إلى تفضيل القوّات الانسحاب وتجنّب الوقوع في «مصائد الموت» وكمائن المسافة صفر؛ وهو ما لَخّصَه الجنود بعبارة صريحة: «لن ننتحر». ولَخّصَ الجنرال الاحتياط إسحاق بريك هذه المعضلة بالحديث عن «تآكل سلاح المُشاة والاعتماد المَرَضي المُفرط على سلاح الجو». (الأخبار، 2026/2/23).

في السياق، يقول عوفر فريدمان، الضابط الإسرائيلي السابق والمُحاضِر في كينغز كوليدج بلندن: "إذا كانت لديك أهداف سياسيّة محدودة لا تتطلّب وجودًا برّيًا، فبإمكانك نظريًا تحقيق النصر باستخدام القوّة الجويّة وحدها. لكن المشكلة أنّنا لا نعرف على وجه الدقّة ما هي أهداف إسرائيل الحاليّة"(وول ستريت جورنال). وكتَب العقيد الأميركي فيليب ميلينغر في كتابه "عشر قضايا حول القوّة الجويّة" يقول: "في الواقع، لم يَحدُث قط أن أجبَر تحقيق التفوّق الجويّ دولةً ما على الاستسلام. ولذا، يظلّ التفوّق الجويّ عاملًا ضروريًا لكنه غير كافٍ لتحقيق النصر. إنه الخطوة الأولى الأساسيّة." وكلّ الحمَلات الجويّة الكبرى في التاريخ كانت ضمن حروب شملت تدخّل قوّات بريّة. وتشمل الأمثلة الهجوم الخاطف لألمانيا النازيّة على بريطانيا، والقصف الاستراتيجي من الحُلفاء ضدّ ألمانيا، والقصف الأميركي المُطَوّل على فيتنام الشماليّة، والأسابيع الأولى من الحرب التي قادَتها الولايات المتحدة ضدّ العراق في عام 1991، بالإضافة إلى القصف الروسي المُستَمِرّ على أوكرانيا منذ عام 2022.

كما شَنّت "إسرائيل" حملة جويّة مُكَثّفة ضدّ حزب الله عامي 2023 و2024، لكنها اعتمدت أيضًا على اجتياح بريّ لأربع فِرَق من الجيش الإسرائيلي جنوب لبنان، في حين نفّذت وكالة الاستخبارات "الموساد" عمليات سرّية استهدفت أجهزة الاستدعاء التي يستخدمها كوادر حزب الله. وربما كانت مواجهة "إسرائيل" مع قوّات الحوثيين في اليمن عام2023 أقرب سابقة لحرب جويّة خالصة، إلى جانب الصدام الإسرائيلي–الإيراني. كما واجهت الولايات المتحدة صعوبة في إخضاع الحوثيين عبر الغارات الجويّة؛ وانتهى الأمر بترامب إلى قبول وقف إطلاق نار أميركي فقط، بينما استمرّ الحوثيّون في إطلاق النار نحو كيان الاحتلال. ونادراً ما نجحت الحملات الجويّة التي لم تكن تمهيدًا لعمليات بريّة في تحقيق نتائج حاسمة. وكثيرًا ما فشلت في تحقيق الاختراق الذي كان مُخَطّطوها يأملونه. ومَنْ ينظر إلى المعركة في المنطقة بعَيْن عسكريّة يرى أن الكيان يعتمد على الطيَران بكلّ

أنواعه بنسبة 80% في كلّ عمليّاته العدوانيّة للاجتياح والتوسّع وتثبيت خطوط الدفاع، حيث لا يُمكِنه الدفع بقوّاته البريّة للاجتياح إلّا بعد تأمين المنطقة بالكامل من أيّ تهديد، حتى لو كان يتمثّل على مستوى عنصر مُقاتِل يتحصّن هنا أو هناك، وذلك عبر استخدام تكتيك الأرض المحروقة ونسف المباني والأحياء السكنيّة بشكل شامل. وبالتالي فالجيش الإسرائيلي من دون الطَيران يتحوّل إلى مجرّد حالة استعراضيّة مؤقّتة سُرعان ما تتبخّر في حال اصطَدمت مع أيّ تهديد أو طارئ ميداني، سواء كان مجموعة مُقاتِلين أو شبكة قنّاصة ما زالت تعمل على الأرض (عرب جورنال، 2025/6/1).

وقد فشل الجيش الإسرائيلي لأكثر من عامَيْن ، بكلّ سلاحه الجويّ المتطوّر وكلّ المُناوَرَة البريّة الشديدة، في القضاء التام على "حماس" في قطاع غزة رغم الحصار والتفوّق العسكري الساحق، الأمر الذي ينسف من الأساس فكرة إمكانيّة تحقيق نتيجة مُعاكِسَة ضدّ دولة بحجم إيران وقُدُراتها. ويَنْطَبِق المَنْطِق نفسه على الجبهة الشماليّة مع حزب الله، حيث بالرّغم من "عدد لا يُحصى من الغارات، والهجَمات المُرَكّزة، والعمليّات البريّة، لا يزال حزب الله قوّة كبيرة ومُهَدِّدة" بحسب رأي الجنرال الإسرائيلي المُتقاعد إسحاق بريك، الذي يُضيف أن الخطاب الاسرائيلي – الأميركي المُتعالي والمُتكبّر حول إسقاط النظام الإيراني لا يشكّل تعبيرًا عن القوّة والثقة، إنّما عن "انعدام تام للمسؤوليّة" و"رهانات خطيرة على وجود دولة إسرائيل نفسه" (حضارات للدراسات السياسيّة والاستراتيجيّة، 2026/1/22).

ويُقَدّم تحليل مركز الدراسات الاستراتيجيّة والدوليّة (CSIS)، وهو أحد أبرز مراكز الفكر في واشنطن، تقييمًا مُتّزنًا يقرّ بحدود القوّة الجويّة، حيث يؤكّد التحليل أنّ التاريخ العسكري حافل بالأمثلة التي تُظهِر أن "القوّة الجويّة وحدها أثبتت أنها أداة غير مثاليّة لفَرض سُلوك مُعَيّن". ويُشير التقرير إلى سجلّ طويل من التدخّلات الجويّة، من لاوس إلى ليبيا والعراق وأفغانستان، التي فشلت في تحقيق أهدافها السياسيّة النهائيّة؛ حتى في الحالات التي أدّت فيها الضرَبات إلى إضعاف قُدُرات عسكريّة، فإنها لم تنجح في فَرْض تغيير سياسي مُستَدام، أو منع الأنظمة من الاستمرار في سياساتها. ويطرح المعهد عدّة سيناريوهات مُحتمَلة ضدّ إيران في المرحلة الحاليّة، تتراوح بين "ضربة رمزيّة" تهدف فقط إلى حفظ ماء الوجه، و"ضرْبة تهدف إلى تقويض النظام "تستهدف الحرس الثوري والباسيج، و"ضرَبات مكثّفة" ضدّ أهداف عسكرية؛ وهذا التعدّد في السيناريوهات يعكس في حدّ ذاته حالة من التخبّط وعدم اليقين حول الهدف الحقيقي للعمليّة الجويّة والنتائج المَرجُوّة منها؛ وقد يكون هذا هو السبب المركزي لتأخير الضرْبة. والتحليل يُقِرّ بأنّ أيّ ضربة جويّة ستُواجَه بردٍ إيرانيٍ مُحتمل، ممّا يفتح الباب أمام

دوّامة من التصعيد يصعب السيطرة عليها، تتضمّن هجَمات على القواعد الأمريكيّة في الخليج، أو هجوم مُباشر على "إسرائيل"، أو حتى مُحاوَلة إغلاق مضيق هرمز؛ وهو ما من شأنه أن يُحدِث صدْمة للاقتصاد العالمي. وهذا الإقرار بأنّ الردّ الإيراني لن يكون رمزيًا ينفي تمامًا فرضيّة "الضرْبة النظيفة"، ويؤكّد أنّ أيّ عمل عسكري ستكون له تكلفة باهظة على كافّة المستويات، دولياً وإقليمياً(حضارات للدراسات السياسيّة والاستراتيجيّة، 2026/1/22).

5 – خاتمة:

واجهت "إسرائيل"، منذ البدايات التأسيسيّة للمشروع الصهيوني عام 1948، معضلة بنيويّة شَكّلت بُنيتها الأمنيّة والفكريّة بشكل مُبكِر. فقد تبلورت لدى القيادة الصهيونيّة قناعة مفادها أنّ البقاء لا يمكن ربطه بتوازنات القوى التقليديّة، بل يتطلّب تفوّقًا نوعيًا دائمًا يُشَكّل حجَر الأساس لاستدامة الدولة وبقائها. وهو مَنْطِق سياسي–عسكري يَستَند في أحد جذوره الفكريّة إلى ما طرَحه زئيف جابوتنسكي عام 1923، الذي يرى أنّ الحفاظ على المشروع الصهيوني يتطلّب "جدارًا حديديًا" قادرًا على بناء قوّة يهوديّة مستقلّة ورادعة لفرض شروطها؛ وهو ما كَرّسَه لاحقًا ديفيد بن غوريون في صياغة العقيدة الأمنيّة الإسرائيليّة؛ إذ أدركت القيادة الصهيونيّة أنه لا يُمكِن الاعتماد على جيوش كبيرة أو خطوط دفاع ممتدّة في ظلّ محدوديّة المساحة الجغرافيّة والعمق الاستراتيجي والمُحيط العربي الذي يفوقها عدَدًا ومَوارد؛ ما يتطلّب ميزة نوعيّة في السلاح، والاستخبارات، وسرعة القرار، لخَلْق ميزان ردع غير مُتكافئ؛ أي قدرة نوعيّة حاسمة تمنع الخصم من الوصول إلى لحظة التفوّق أو المُفاجَأة، عبر خَلْق فجوة دائمة في مُستَويات القوّة تُتيح الاحتفاظ بزمام المُبادَرَة. ومنه تَشَكّل التفوّق النوعيّ بوَصْفِه ركيزة وجوديّة تَحْكُم تصوّر "إسرائيل" لبناء ذاتها وديمومتها وموقعها داخل بيئة إقليميّة مُعادِية.

وقد تحوّل مَنْطِق التفوّق النوعيّ في العقيدة الإسرائيليّة من رؤية نظريّة إلى بُنية تشغيليّة تقوم على مرتكزين أساسيين: أوّلهما؛ سيطرة جويّة تُمكّنها من تنفيذ ضربة استباقيّة–وقائيّة. وقد ظهَر ذلك عمليًا لأوّل مرّة في عمليّة "موكيد" في حرب النكسة– حزيران 1967، حين شَنّ سلاح الجوّ الإسرائيلي ضربة استباقيّة مُفاجئة دَمّر خلالها جزءًا كبيرًا من القوّات الجويّة المصريّة والعربيّة خلال أولى ساعات الحرب قبل دخولها الخدمة، ما شكّل نقطة التحوّل في مسار الحرب، ومنَح "إسرائيل" سيطرة جويّة كاملة، وفتَح الطريق أمام قوّاتها البريّة دون تهديد جويّ مُضاد.

أما الثاني؛ فهو القُدُرات النوويّة التي اتّبعت "إسرائيل" إزاءها سياسة "الغموض النووي"– أي امتناعها عن الاعتراف أو النفي– المُرتَبِط ببناء مفاعل ديمونا، وظهور ما عُرِفَ لاحقًا بـ"خيار شمشون" كطبَقة أخيرة للردع في مواجهة تهديد وجودي مباشر. وهنا ينتقل التفوّق النوعيّ من كوْنه ضمانًا للبقاء في مُحيط عدائي إلى كونه مَنظومة ضبط، تُعيد تشكيل ما يُمكِن وما لا يُمكِن أن يمتلكه الآخرون. فلم تَعُد المشكلة بالنسبة لـ"إسرائيل" في التهديد الفعلي الذي قد ينشأ من دولة ما فقط، بل في مجرّد "إمكان التهديد" ذاته. أي مجرّد قُدرة أيّ طرَف (دولة أو تنظيم) على تطوير منظومات دفاعيّة أو قُدُرات هجوميّة قد تمنَحه حدًّا أدنى من التوازن أو القُدرة على المقاومة (الرابطة الدوليّة للخُبَراء والمُحَلّلين السياسيين، 2025/2/11).

ومع تطوّر البيئة الإقليميّة، أصبحت السيطرة الجويّة تُمَثّل الضامن المركزي لمَنْع نَقْل المعركة إلى العُمق الإسرائيلي. غير أنّ تحوّلات ما بعد 2006، وتَصاعُد التهديد الصاروخي من حزب الله، ثمّ أحداث عمليّة طوفان الأقصى، أعادت طَرْح سؤال حول حدود التفوّق الجوّي؛ حيث يتحوّل التفوّق النوعيّ من مجرّد ميزة عسكريّة إلى أداة هيمَنة بنيويّة على الإقليم بأكمله، تُصاغ من خلالها السياسات الإسرائيلية، وتُقاس الأخطار والتحالفات، لتَضمَن استمرار تفوّق "الدولة" وحصانتها أمام أيّ تهديد مُحتَمل، سواء في زمن الحرب أو في زمن السّلْم (مركز دراسات الوحدة العربية، 2019/6/19).